Public Disclosure Authorized

Click here to enter text.

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 2 ديسمبر 2021 | رقم التقرير: PIDA33087

Public Disclosure Authorized

معلومات أساسية

أ. بيانات أساسية عن المشروع

البلد	رقم المشروع	اسم المشروع	رقم المشروع الأساسي (إن وُجد)
العراق	P175721	الابتكارات من أجل التعلم في المحافظات العراقية المتأخرة عن المحافظات الأخرى	
المنطقة	تاريخ التقييم المقدر	تاريخ النشر المقدر	مجال الممارسة (الأساسي)
لشرق الأوسط وشمال إفريقيا	27 ديسمبر 2021	31 يناير 2022	التعليم
أداة التمويل	المقترض (المقترضون)	الوكالة المنفذة	
تمويل مشروع استثماري	وزارة المالية	وزارة التربية	

هدف (أهداف) التنمية المقترح

لتعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات وتحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب بين طلاب المرحلة الابتدائية الأكثر ضعفاً في المحافظات العراقية المتأخرة.

المكونات

تعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية لتدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة

دعم أولياء الأمور والمدارس بأدوات تعلم مخصصة لخدمة الطلاب أثناء تعلمهم في المنزل أو في المدرسة

بناء القدرات لقادة المدارس ومديريات التربية ووزارة التربية وفي مجال المراقبة والتقييم

تتم معالجة هذا المشروع بتطبيق استثناءات شروط السياسة لحالات الحاجة الملحة للمساعدة أو في حالات القيود في مجال القدرات الموضحة في الفقرة 12 من الكتيب التشغيلي 10.00.

نعم

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أميركي)

ملخص

التكلفة الإجمالية للمشروع	10.00
التمويل الإجمالي	10.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التنمية الدولية	0.00
ثغرة تمويل	0.00

التفاصيل

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

الصناديق الائتمانية	10.00
صندوق إعادة إعمار العراق	10.00

تصنيف الخطر البيئي والاجتماعي

معتدل

القرار

Click here to enter text.

قرار آخر (حسب الاقتضاء)

ب. المقدمة والسياق

سياق البلد

أ. **سياق البلد**

أدت الأزمات الصحية والاقتصادية الكلية والسياسية الأخيرة إلى ازدياد أوجه هشاشة العراق التي طال أمدها. بعد حوالي عقدين من بدء حرب العراق، لا تزال البلاد عالقة في فخ الهشاشة وتواجه تزايداً في عدم الاستقرار والانقسام السياسي، ومخاطر جيوسياسية، واقتصاداً موروثاً توجهه الدولة، وقطاعاً خاصاً ضعيفاً، واضطرابات اجتماعية متزايدة، وانقساماً متزايداً بين الدولة والمواطنين.

أدت الظروف المؤاتية الأخيرة لسوق النفط إلى تحسين الوضع الاقتصادي في العراق، على الرغم من الوجود المستمر للتحديات الهيكلية. يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط، حيث يمثل النفط الخام 95% من الصادرات و91% من إيرادات الميزانية[1]. مع الانتعاش الأخير على صعيد أسعار النفط، حقق الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة 0.9% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021[2]، مدفوعاً بتحسن الخدمات، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي النفطي مقيد بحصص إنتاج أوبك+. في عام 2020، انكمش الاقتصاد بنسبة 16%، وذلك في أعقاب الصدمات المزدوجة للوباء وانهيار سوق النفط. لا تزال الميزانية مقيدة بالإنفاق الكبير على الأجور والتحويلات، مما يقلل من قدرة الحكومة العراقية على إجراء تعديلات مالية أو تحفيز الاقتصاد بشكل أكبر، ويؤدي إلى خدمات بنوعية متدنية. وتزيد المتأخرات الكبيرة - وبخاصة تلك المتعلقة بالكهرباء والأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية - من الضغوط على المالية العامة للعراق. في غياب الإصلاحات السريعة، من المتوقع أن يظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي السنوي أقل من 3% في 2021-23، بسبب تأثير متغير كوفيد-19 دلتا على الاقتصاد ونقص المياه والكهرباء مما يؤثر على الزراعة والصناعات.

أدت التحديات الاقتصادية والسياسية في العراق إلى عدم ملاءمة تقديم الخدمات وارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، والتي من المحتمل أن تكون قد تفاقمت بسبب الأزمات الأخيرة. أدى وجود قطاع خاص ناشئ، إلى جانب الفرص المحدودة لبرامج التدريب على المهارات ذات الصلة بالوظائف، إلى تدهور النتائج الاقتصادية والاجتماعية في العراق. كانت نسبة البطالة لدى الشباب في العراق ترتفع - حيث هناك شخص واحد من كل أربعة شباب عاطل عن العمل في عام 2019[3] - مما أدى إلى قيام احتجاجات جماهيرية في أكتوبر 2019 وحالة من الاضطراب حتى اليوم. لم تتمكن الحكومة من زيادة فرص العمل بشكل كبير، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا سيما مع اعتماد ميزانية 2021 والكتاب الأبيض بشأن الإصلاحات المالية والاقتصادية، لم يتم إيجاد حل لهذه التحديات حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى كل من أوجه جمود الميزانية ومعدلات تنفيذ الميزانية المنخفضة[4] تاريخياً، إلى إعاقة التقدم وتفاقم التحديات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على رفاهية الأسر في العراق، حيث كان لها أثر غير متناسب على الأطفال والمناطق الأكثر فقراً. بعد سنوات من الصراع والنزوح، أصبح العراقيون أكثر عرضة للخطر، مع توقع تدهور الظروف بسبب آثار جائحة كوفيد-19. انخفض دخل الأسر من العمالة وغير العمالة بسبب التباطؤ الاقتصادي وانخفاض التحويلات نتيجة الإغلاق العالمي والتباطؤ الاقتصادي بسبب جائحة كوفيد-19. تشير توقعات البنك الدولي إلى أن الفقر زاد بنسبة 11.7%، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر إلى 31.7% مقارنةً بـ20% في عام 2017-2018[5]. ويتمثل ذلك في 4.5 مليون شخص فقير إضافي نتيجة للأزمات، إضافة إلى 6.9 مليون شخص يعيشون أصلاً في حالة الفقر قبل الأزمات. يواجه الأطفال زيادة أعلى في معدلات الفقر بنسبة 15.8%، مما يرفع معدل الفقر بين أولئك الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً إلى 37.9% (اليونيسف والبنك الدولي. 2020). من المتوقع أن يتراجع تصاعد الفقر بشكل تدريجي بعد الانتعاش الاقتصادي والتلقيح الشامل. ومع ذلك، فإن كلاً من التأثير غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على الأشخاص الذين كانوا فقراء وضعفاء قبل انتشار الجائحة، وبخاصة على صعيد فقدان الدخل والوصول إلى الخدمات، وعدم المساواة الناجمة عن ذلك، سيستمر لفترة طويلة في المستقبل.

السياق القطاعي والمؤسسي

تعد تنمية رأس المال البشري أمراً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتغلب على الهشاشة في العراق، إلا أن العراق يمتلك واحدة من أدنى حصص من رأس المال البشري في إجمالي الثروة. على مدى العقود الماضية، استثمرت البلدان في جميع أنحاء العالم في رأس المال البشري

[1] حصص في عام 2020.
[2] المرصد الاقتصادي للعراق، خريف 2021
[3] https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=IQ
[4] في المتوسط، يتم تنفيذ 20٪ فقط من الميزانية الاستثمارية (2015-2019)، مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق
[5] تقييم تأثير كوفيد -19 على الفقراء والفئات الضعيفة في العراق (البنك الدولي واليونيسف. 2020)

كمحرك للنمو الاقتصادي. ويشكل رأس المال البشري اليوم الحصة الأكبر (64%) من إجمالي الثروة في جميع أنحاء العالم (لانج وآخرون، 2018). ومع ذلك، يفتقر الاقتصاد العراقي إلى التنويع، ولا تزال الإيرادات الحكومية تعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط المتقلب. ويُعبَّر عن رأس المال البشري للعراق كنسبة مئوية من إجمالي الثروة، وهو يشكل 15% منها فقط، ويُعتبر الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ثمة حاجة ماسة للاستثمار في رأس المال البشري في العراق بهدف تحفيز الازدهار الاقتصادي.

في قلب أزمة رأس المال البشري في العراق ثمة أزمة التعلم. يصل الطفل المولود في العراق اليوم، في المتوسط، إلى 41% فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر، وفقاً لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي (البنك الدولي 2020). يمتلك العراق أحد أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى نتائج التعليم المحسوبة لهذا المؤشر. فبناءً على معدلات الالتحاق الحالية، يمكن أن يتوقع الطفل العراقي أن يكمل 6.9 سنوات فقط من التعليم. ومع ذلك، فعند التفكير في مقدار التعلم الذي يتم اكتسابه، سيحقق هذا الطفل فقط 4.0 سنوات دراسية معدلة بحسب التعلم (LAYS) بحلول سن 18. ونتيجةً لذلك، فإن 40% من الوقت (المنخفض في الأصل) الذي يتم قضاؤه في المدرسة لا يُترجم إلى مهارات إنتاجية (البنك الدولي 2020). ويُعتبر ذلك مستوى تعليمياً منخفضاً بشكل مثير للقلق، وهو الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أدت سنوات من الصراع وعدم الكفاءة الهيكلية إلى نظام تعليمي عاجز عن نقل المهارات الأساسية بشكل مناسب – وهي تُعتبر أساس التعلم وتنمية المهارات.[6] يسلط أحدث تقييم للتعلم – تقييم مهارات القراءة للصفوف الأولى 2012 (EGRA) وتقييم الرياضيات في الصفوف الأولى (EGMA)، الضوء على فجوات التعلم الكبيرة في السنوات التأسيسية.[7] حتى الصف الثالث، لم يكن معظم الطلاب الذين تم تقييمهم قد اكتسبوا بعد المهارات الأساسية الكافية – حيث تخطت نسبة الطلاب الذين لا يقرأون بعد بفهم 90%.[8] ولم يتمكن حوالي ثلث طلاب الصف الثالث (28.7) من الإجابة على سؤال واحد بشكل صحيح حول النص المناسب للعمر الذي كانوا قد قرأوه للتو (تقييم القراءة للصفوف الأولى)، ولم يتمكن 41% من طلاب الصف الثالث من الإجابة على سؤال واحد لعملية حسابية في الطرح بشكل صحيح (تقييم الرياضيات في الصفوف الأولى). وفي حين أن هذه النسب تمثل الطلاب ذوي الأداء الأضعف، إلا أنها تسلط الضوء على الحاجة الكبيرة لدعم الطلاب الأكثر ضعفاً، والذين هم أكثر عرضة لخطر التسرب من نظام التعليم.

زاد تسرب الطلاب من المدارس الابتدائية خلال السنوات الماضية، حيث أكمل نصف الطلاب الأكثر فقراً فقط تعليمهم الابتدائي. زادت المشاركة في التعليم الابتدائي من 76% في عام 2000 إلى حوالي 92% في عام 2018.[9] ومن بين حوالي 6 ملايين طفل في سن المدرسة الابتدائية في العراق،[10] يقدر عدد مَن هم خارج المدرسة بحوالي 500,000 طالب.[11] وقد انخفض معدل إتمام التعليم الابتدائي في العراق خلال السنوات الماضية من 84% في 2011 إلى 76% فقط في 2018، وهو أمر مثير للقلق. 73% فقط من الفتيات المسجلات في الصف الأخير يكملن المرحلة الابتدائية، فيما يكمل 54% فقط من الطلاب من الأسر الأكثر فقراً المرحلة الابتدائية.

سيكون لإغلاق المدارس مؤخراً بالإضافة إلى فرص التعلم عن بعد المحدودة وغير المتكافئة آثار مدمرة على تعلم الأطفال وعلى زيادة مخاطر تسرب الطلاب - وبخاصة بين الطلاب الأكثر تهميشاً. منذ فبراير 2020، تسبب فيروس كورونا بإغلاق المدارس بشكل متقطع لأكثر من 75٪ من الوقت، مما أثر على أكثر من 11 مليون طالب عراقي. أعطت فرص التعلم عن بعد الأولوية للطلاب في الصفوف العليا وبشكل خاص لأولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والذين ينتمون إلى الأسر الأكثر ثراءً.[12] بعبارة أخرى، فقد عزز الوصول غير العادل إلى خدمات التعليم انعدام

---

[6] لمزيد من المعلومات الأساسية عن قطاع التعليم، انظر الملحق 1.

[7] تم تنفيذ تقييم القراءة للصفوف الأولى وتقييم الرياضيات للصفوف الأولى من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على عينة غير تمثيلية وطنياً من المحافظات. يعد تقييم القراءة للصفوف الأولى وتقييم الرياضيات للصفوف الأولى الوحيد القابل للمقارنة دولياً لتعلم الطلاب الذي شارك فيه العراق حتى الآن.

[8] في تقييم القراءة للصفوف الأولى، من المقبول عموماً أنه عندما يقرأ الأطفال بفهم، يمكنهم الإجابة بشكل صحيح على 80 ٪ أو أكثر من أسئلة فهم القراءة الخاصة بهم. 7.3٪ من طلاب الصف الثالث أجابوا على 80٪ أو أكثر من أسئلة فهم القراءة بشكل صحيح. (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية 2012).

[9] لا تنشر الحكومة العراقية معدلات التسجيل. تتوفر بيانات الحضور والاتجاه الزمني (نسب الحضور الصافية المعدلة، وكيل للتسجيل) للعراق من المسح العنقودي متعدد المؤشرات الخاص باليونيسف من عام 2000 وحتى عام 2018.

[10] العام الدراسي 2019/2018

[11] البنك الدولي. 2021. "Public Expenditure Review of Human Development Sectors: Education Chapter". واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

[12] وفقاً لمسح الهاتف عالي التردد في العراق (الذي أجراه البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي في عام 2020)، من بين الأسر التي لديها أطفال كانوا يذهبون إلى المدرسة قبل الإغلاق، أشار 23% فقط إلى أن أطفالهم شاركوا في أي أنشطة تعويض أو تعلم في سبتمبر 2020، ومعظمهم من طلاب المدارس الخاصة. (مسح الهاتف عالي التردد في العراق، 2020).

المساواة، مما زاد من خطر التسرب المدرسي، لا سيما بين الطلاب الأكثر ضعفاً. تشير التقديرات إلى أن فرص التعلم المحدودة هذه أدت إلى انخفاض إضافي يتراوح بين 0.8 - 1.1 من سنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم، من خط أساس منخفض أصلاً يبلغ 4 سنوات فقط (البنك الدولي وآخرون. متوقع صدوره قريباً). في الواقع، يواجه الطلاب في العراق أكثر من "عام ضائع" من التعلم.

مع إعادة فتح المدارس العراقية في أوائل نوفمبر 2021، هناك حاجة إلى دعم سريع ومبتكر، مع التركيز على الطلاب الأكثر تهميشاً للتخفيف من فقدان التعلم ومنع المزيد من التسرب المدرسي. تعتبر الحلول المبتكرة لتقديم الخدمات التعليمية - بما في ذلك الدعم من المدارس والمعلمين ومقدمي الرعاية على حد سواء - ضرورية لضمان التعلم للجميع، وبخاصة للأطفال الأكثر ضعفاً، الذين لم يتمكنوا من الحصول على التعلم عن بعد. هذه الفرص تعطي الأفضلية للأسر الأفضل حالاً والتي لديها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشتتة، كما أن الوصول إليها غير متكافئ للغاية. ويمكن أن يضمن استخدام نهج مختلط لتوفير المحتوى عبر الإنترنت وخارجه تمكن الأطفال الأكثر ضعفاً من الوصول إلى التعلم المستمر. ويمكن لمثل هذا الدعم الاستفادة من أداة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر انتشاراً، أي الهواتف المحمولة،[13] مع تدريب مقدمي الرعاية على أفضل طريقة لدعم تعلم أطفالهم في المنزل والاستمرار في القيام بذلك حتى عند إعادة فتح المدارس. في الوقت نفسه، غالباً ما تكون المدارس أفضل تجهيزاً لخدمة وظيفة التنسيق بين المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المدرسي الأوسع، وبالتالي يمكنها الوصول إلى الطلاب الأكثر ضعفاً بشكل أسرع.

ج. هدف (أهداف) التنمية المقترح

الهدف (الأهداف) الإنمائي (وثيقة تقييم المشروع)
لتعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات وتحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب بين طلاب المرحلة الابتدائية الأكثر ضعفاً في المحافظات العراقية المتأخرة.

النتائج الرئيسية

المكون 1: تعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية لتدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة

➢ **الأنشطة**

- تدريب معلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية على طرق التدريس المنظمة واستخدام الدروس الموجهة لمهارات القراءة والكتابة والحساب وتنفيذ التقييمات التكوينية
- تنفيذ التعلم المستمر من خلال التعلم من الأقران (الرقمي ووجهاً لوجه) وتدريب المعلمين من قبل المعلمين الموجهين.

➢ **المخرجات والنتائج المرحلية**

- تدريب المعلمين على طرق التدريس المنظمة والدروس الموجهة.
- تقييم الطلاب شكلياً من قبل المعلمين.
- تنفيذ التعلم من الأقران ومجتمعات الممارسة.
- تلقي المعلمين للتدريب المستمر.

المكون 2. دعم أولياء الأمور والمدارس بأدوات تعلم مخصصة لخدمة الطلاب أثناء تعلمهم في المنزل أو في المدرسة

➢ **الأنشطة**

- تطوير تزويد طلاب المرحلة الابتدائية بكتيبات تكميلية لتعلم القراء والكتابة والحساب لتعزيز القراءة من أجل الاستمتاع.
- تطوير مواد إرشادية (عبر الإنترنت وخارجه) لمساعدة أولياء الأمور/ مقدمي الرعاية في تعلم أطفالهم ورفاههم.

[13] المتوفرة لدى 99% من الأسر (اليونيسف 2019)

- تقديم منح دراسية من أجل توفير المستلزمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الملحة للمعلمين والمدارس والطلاب.

➢ **المخرجات والنتائج المرحلية**

- طلاب مختارون يشاركون في صفوف التعويض في مجالَي القراءة والكتابة والحساب.
- كتيبات تكميلية لتعلم القراءة والكتابة والحساب مقدمة لطلاب المرحلة الابتدائية.
- تطوير مواد وأدوات إرشادية لدعم تعلم الأطفال.

المكون 3. بناء القدرات لقادة المدارس ومديريات التربية ووزارة التربية وفي مجال المراقبة والتقييم

➢ **الأنشطة**

- إعداد كتيب مخصص للمنح الدراسية وتدريب لجان إدارة المدارس.
- دعم تنفيذ استراتيجية التقييم الوطنية والمشاركة في تقييم دولي واسع النطاق.
- إعادة تحديد دور المشرفين التربويين المتواجدين على مستوى مديريات التربية.
- تصميم أنظمة مراقبة وتقييم المشاريع لتتبع تعلم الطلاب وأداء المعلمين.

➢ **المخرجات والنتائج المرحلية**

- تطوير كتيبات مخصصة للمنح الدراسية.
- تدريب أعضاء لجان إدارة المدارس على الإدارة القائمة على المدرسة.
- وضع أحكام مرجعية جديدة للمشرف التربوي.
- تطوير أدوات التقييم في الصفوف متماشية مع مسح الإنجاز الوطني.
- مشاركة العراق في تقييم دولي واسع النطاق.
- وضع أنظمة المراقبة والتقييم.
- تقييم تدخلات مختارة في المشاريع.

نتائج هدف تطوير المشروع

تحسين قدرة وزارة التربية وقادة المدارس

- تقييم التدخلات

تحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب بين طلاب المرحلة الابتدائية الأكثر ضعفاً في المحافظات المتأخرة

- درجات الإلمام بالقراءة والكتابة للطلاب
- درجات الإلمام بالحساب للطلاب

ممارسات التدريس المحسنة

- تقييمات ممارسات التدريس

د. وصف المشروع

مكونات المشروع

يدعم المشروع طلاب المرحلة الابتدائية الأكثر ضعفاً في اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة في ثلاث محافظات عراقية متأخرة، من خلال دعم المدارس والمعلمين ومقدمي الرعاية، فضلاً عن مديريات التربية ووزارة التربية. يهدف المكون 1 للمشروع إلى تعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية في مجال الحساب والقراءة والكتابة. يهدف المكون 2 إلى دعم أولياء الأمور والمدارس بأدوات تعليمية مخصصة لخدمة الطلاب أثناء تعلمهم في المنزل أو في المدرسة. يهدف المكون 3 إلى دعم بناء القدرات لقادة المدارس ومديريات التربية ووزارة التربية وفي مجال المراقبة والتقييم.

نظراً لمغلف التمويل الصغير البالغ 10 ملايين دولار أمريكي من صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار العراق والإطار الزمني للتنفيذ المحدود بمدة عامين (السنة المالية 21-السنة المالية 23)، يهدف المشروع إلى تعظيم أثر التنمية وبناء قاعدة الأدلة والقدرة على عمليات مستقبلية أكبر من خلال التركيز على:

1. **اختيار المدارس الابتدائية في المحافظات العراقية الثلاث الأكثر تأخراً (ميسان، القادسية، المثنى)** لتقديم الدعم للطلاب الأكثر تهميشاً وحاجةً، وللتخفيف من التدهور المتزايد للمساواة في التعلم.[14] سيستفيد من المشروع 270.000 طالب ابتدائي و4,500 معلّم للغة العربية والرياضيات في 804 مدارس ابتدائية مختارة في ثلاث محافظات متأخرة. ويمثل ذلك حوالي 40٪ من الطلاب ومعلمي اللغة العربية والرياضيات والمدارس في كل محافظة من المحافظات الثلاث.[15]
2. **المهارات الأساسية لطالب المرحلة الابتدائية**، والتي تعتبر بالغة الأهمية لتعلم الطلاب. ففي خلاف ذلك، يصبح اكتساب مهارات القراءة أكثر صعوبة مع تقدم الطلاب في السن، وغالباً ما تتسع فجوات التعلم، مما يؤدي فعلياً إلى تخلف الطلاب ذوي الأداء الضعيف والأكثر ضعفاً.[16]
3. **البناء على المبادرات والعمليات الجارية واستكمالها والتكييف بناءً عليها**، من خلال البناء على برامج الإدارة المدرسية التجريبية الجارية المدعومة من اليونيسف، وتكملة تدابير التعلم عن بعد وتكييف مواد تدريب المعلمين التي تم تطويرها في إطار العملية الطارئة للتنمية في العراق (P155732).[17]
4. **دمج التقييم وبناء القدرات على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات، وعلى المستوى المحلي لتوسيع نطاق محتمل** في إطار عملية مستقبلية أو برنامج أكبر.[18]

[14] انظر أيضاً "الاستهداف"
[15] انظر أيضاً "المستفيدون من المشروع"
[16] تسلط الأبحاث الحديثة الضوء على أهمية التركيز على المهارات الأساسية وقياس تقدم الطلاب، خاصة أثناء الجائحة لضمان استمرارية التعلم. سبيفاك. م. 2020. للتخفيف من آثار كوفيد-19على نتائج التعليم، يجب على الأنظمة إعطاء الأولوية للمهارات الأساسية وتكييف التعليم مع مستويات تعلم الأطفال. بحوث تحسين نظم التعليم (RISE). موجز العدد 01/20. https://doi.org/10.35489/BSG-RISE-IB_2020/01
[17] انظر أيضاً "الدروس المكتسبة"
[18] انظر أيضاً المراقبة والتقييم

الرسم 1: دعم الطلاب والمعلمين والمدارس وأولياء الأمور / مقدمي الرعاية في إطار المشروع

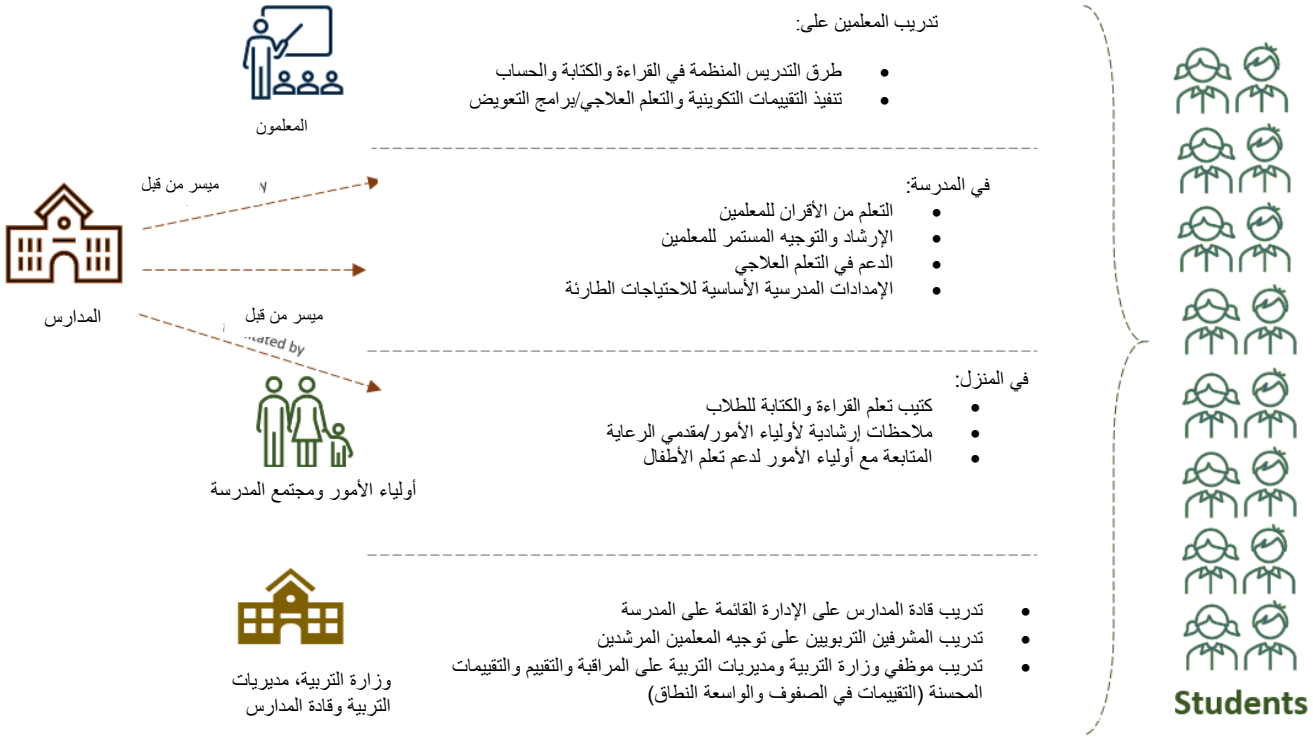

المكون 1: تعزيز ممارسات التدريس لمعلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية لتدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة (2.8 مليون دولار أمريكي)

يتمثل الهدف من هذا المكون في تحسين جودة تدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة من قبل معلمي اللغة العربية والرياضيات في المدارس الابتدائية. تهدف الأنشطة في إطار هذا المكون إلى دعم تطوير كادر أكثر كفاءة من معلمي المرحلة الابتدائية، الذين يتم تدريبهم وتوجيههم بشكل فعال من قبل متخصصين محليين، ويعملون معاً لتحسين نتائج القراءة والكتابة والحساب لدى اطلاب. وسيدعم هذا المكون حوالي 4500 معلم لغة عربية ورياضيات في المدارس الابتدائية، وحوالي 90 مدرباً رئيسياً للمعلمين و 1608 معلماً مرشداً وحوالي 5 مشرفين تربويين في مديريات التربية.

1.1 تدريب معلمي اللغة العربية والرياضيات في المرحلة الابتدائية على طرق التدريس المنظمة واستخدام الدروس الموجهة لمهارات القراءة والكتابة والحساب وتنفيذ التقييمات التكوينية

سيعزز هذا المكون الفرعي ممارسات التدريس لمهارات القراءة والكتابة والحساب المبكرة، وهي مهارات أساسية لمسار تعلم الطالب. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم المكون الفرعي المعلمين لـ"التدريس بالمستوى الصحيح"[19] لتلبية احتياجات جميع الطلاب في صفوفهم، بما في ذلك القراء المتعثرون

[19] "التدريس بالمستوى الصحيح" هو نهج يركز على مستوى تعلم الطالب ويكيف التدريس لرفع مستويات التعلم الفردي للطالب. ويتعارض ذلك مع التركيز على المناهج الدراسية، والذي قد لا يعكس مستويات التعلم الفعلية للطالب. ويُعتبر ذلك مفيداً بشكل خاص في سيناريو ما بعد كوفيد، حيث من المحتمل ألا تتوافق

وأولئك الذين يحتاجون إلى دعم إضافي (علاجي أو تعويضي) في تعلمهم، وتكييف ممارساتهم التعليمية لمراعاة خسائر التعلم الكبيرة المحتملة الناتجة عن كوفيد-19. تُعد التقييمات التكوينية أداة التشخيص الرئيسية للتحقق من مستويات تعلم الطلاب في القراءة والكتابة والرياضيات المبكرة والعمل عليها. ونظراً إلى أن ممارسات التقييم التكويني لا تزال في مرحلة مبكرة جداً في العراق، سيدعم هذا المكون الفرعي تطوير أدوات تقييم تكوينية بسيطة وسهلة الاستخدام وتدريب المعلمين عليها. وتستند الأنشطة إلى طرق التدريس المنظمة والدروس الموجهة حول تعليم القراءة والكتابة والحساب في وقت مبكر والتي تم تطويرها في إطار مكون التعليم في مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية – تمويل إضافي وتنفذ نفس نموذج التدريس التعاقبي، والذي أثبت فعاليته.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) تطوير أدوات التقييم التكويني والدعم التصحيحي للمعلمين. (2) تكييف طرق التدريس المنظمة في تعليم القراءة والكتابة والحساب المبكر في إطار مشروع العملية الطارئة من أجل التنمية – تمويل إضافي. (3) تدريب حوالي 90 مدرباً رئيسياً في طرق التدريس المنظمة (تعليم القراءة والكتابة والحساب في وقت مبكر)، والتقييم التكويني والدعم التصحيحي / التعويضي بالتنسيق مع المساعدة التقنية. (4) تدريب حوالي 4500 معلم ابتدائي للغة العربية والرياضيات من قبل المدربين الرئيسيين على مستوى مديريات التربية (مديريات التربية في 3 محافظات).[20]

1.2 تنفيذ التعلم المستمر من خلال التعلم من الأقران (الرقمي ووجهاً لوجه) وتدريب المعلمين من قبل المعلمين الموجهين.

سيدعم هذا المكون الفرعي التدريب المستمر والتوجيه والتعلم من الأقران - وهو أمر جديد في العراق وقد أثبت نجاحه في البلدان الأخرى المتأثرة بالصراع.[21] تسلط مجموعة كبيرة من الأبحاث المتعلقة بتدريب المعلمين الضوء على أهمية المتابعة المنتظمة لتدريب المعلمين والتوجيه وتبادل أفضل الممارسات بين المعلمين من أجل التحسين الفعال لممارسات التدريس وتعلم الطلاب.[22] ويتمتع المشرفون التربويون على مستوى مديريات التربية بكل ما يلزم لتقديم الإرشاد للمدارس في توجيه المعلمين وإتاحة تنسيق جهود التوجيه على مستوى المحافظات.

ستوجد الأنشطة المختلفة "مجتمعاً للممارسة" بين مديري المدارس والمعلمين المرشدين والمعلمين والمشرفين التربويين. بناءً على جهود مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية – تمويل إضافي[23]، سيتلقى معلمو اللغة العربية والرياضيات الذين يقارب عددهم 4,500 شخص والمدربون في إطار المكون الفرعي 1 التدريب والتوجيه، وسيتم تزويدهم بفرص التعلم المستمر والمشاركة. سيتم تنفيذ هذه المشاركة المنهجية لـ 4500 معلم من خلال التعلم من الأقران عبر شبكة الإنترنت وخارجها، على سبيل المثال من خلال الاجتماعات الأسبوعية أو محادثات مجموعة واتساب لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وسيشكل المعلمون الموجّهون الفاعلون الرئيسيين للتغيير للتأثير على ممارسات المعلمين لأنهم موجودون في المدرسة ويمكنهم توجيه المعلمين على أساس يومي بدعم من المدرسين المساعدين الذين سيجرون فحوصات منتظمة ويقدمون ملاحظات إرشادية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضاً تدريب المشرفين التربويين على مستوى مديريات التعليم كمدربين وسيتواصلون بانتظام مع الموجهين على مستوى المدرسة للسماح بالتنسيق بين المحافظات وضمان جودة التوجيه.[24] ستتلقى هذه المجموعة من "المدربين" تدريبين أو ثلاثة تدريبات منظمة لمدة يوم واحد من قبل المدربين الرئيسيين والمدرسين المساعدين خلال العام الدراسي. سيوجد كل ما سبق بشكل فعال "مجتمع ممارسة" بين مديري المدارس (يتمثل دورهم في دعم إنشاء مجتمع الممارسة وتشجيع الحضور بدلاً من تشكيل جزء من المجموعة في حد ذاتها)، والمعلمين والمعلمين المرشدين، التي يتم فيها توفير الملاحظات والتغذية الراجعة وأفضل الممارسات حول كيفية تحسين تعلم الطلاب ومشاركتها بانتظام لخلق بيئة من التبادل والتعلم بين موظفي المدرسة. ويتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تحسين جودة التدريس دون "نقل" المعلمين من صفوفهم الدراسية.

مستويات التعلم الفعلية مع توقعات المناهج الدراسية لمستوى الصف الدراسي للطالب.

[20] يقوم خبراء / استشاريون دوليون بتدريب المدربين الرئيسيين أو مدربي المعلمين في العاصمة، ثم يقوم هؤلاء المدربون بتدريب المعلمين في محافظاتهم (في مديريات التربية). فعلياً، هناك طبقة واحدة فقط (المدربون) بين كبار الخبراء والمعلمين.

[21] انظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2010) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2014).

[22] بوبوفا، آنا؛ إيفانز، ديفيد ك.؛ بريدينغ، ماري إ.؛ أرانسيبيا، فيوليتا (2018).

[23] والذي درب 95 مدرباً قاموا بدورهم بتدريب 5000 معلم على مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الاجتماعية والعاطفية المبكرة

[24] في العراق، يركز المشرفون التربويون على مستوى المحافظات حتى الآن على الكمية، والبنية التحتية المدرسية، والعاملين، والإشراف. ونظراً لأن هؤلاء المشرفين هم من كبار المعلمين ذوي الخبرة، والذين تم اختيارهم بناءً على إنجازاتهم كمعلمين، فقد أعربت وزارة التربية عن اهتمامها بالاستفادة من خبرتهم بشكل أكبر وتوسيع دورهم ليشمل المزيد من المدخلات النوعية والتوجيه للمدارس والمعلمين.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) تطوير الملاحظات الإرشادية (الرقمية والمطبوعة) للمعلمين حول التعلم من الأقران، بما في ذلك الخطط الأسبوعية. (2) تطوير مواد الإرشاد / التوجيه للمعلمين المرشدين بما في ذلك أدوات المراقبة الصفية (2) تقديم التدريب من قبل المدرسين المساعدين لمدربَين مرشدين ومشرفين تربويين اثنين على الأقل لكل مدرسة (2 لكل مدرسة لما مجموعه 804 مدرسة) في مجال توجيه المعلمين وكيفية تسهيل التعلم من الأقران. (3) الموارد اللازمة وإجراء عمليات التحقق المنتظمة مع المعلمين الموجهين خلال العام الدراسي.

تشمل التكاليف المرتبطة بالمكون 1 تطوير المواد التقنية وتكاليف التدريب وإنتاج وتوزيع مواد التدريب والملاحظات الإرشادية والمساعدة التقنية والإشراف. يغطي المكون 3 تكاليف التقييم والتكاليف ذات الصلة.

المكون 2: دعم أولياء الأمور والمدارس بأدوات تعلّم مخصصة لخدمة الطلاب أثناء تعلمهم في المنزل أو في المدرسة (5.6 مليون دولار أميركي)

مع استمرار اعتماد نهج التعلم المدمج في العام الدراسي 2021-2022، يهدف هذا المكون إلى تقديم دعم تعليمي مخصص للطلاب ومقدمي الرعاية والمدارس لمساعدة الطلاب أينما كانوا يتعلمون. سيوفر هذا المكون خدمات مخصصة، مباشرةً في المدرسة أو عن بُعد في المنزل، من خلال صفوف التعويض، ومواد القراءة الإضافية المستهدفة على المستوى الصحيح، والمنح الدراسية لتوفير المستلزمات والمعدات اللازمة بشكل عاجل من أجل الحد منزيادة فقدان التعلم بسبب إغلاق المدارس نتيجة بكوفيد-19.ومع إغلاق المدارس بصورة متقطعة، وتفاوت فرص التعلم عن بعد وطرق التعلم عن بعد بشكل كبير بين المناطق والمحافظات، تم تجهيز المدارس على أفضل وجه لتقييم واستهداف الموارد والمعدات حيثمايكون هناك حاجة ماسة إليها. سيدعم هذا المكون المدارس الابتدائية المختارة البالغ عددها804، وحوالي 270.000 شخص من الطلاب ومقدمي الرعاية لهم في المحافظات الثلاث المتخلفة.

2.1 تزويد طلاب المرحلة الابتدائية بكتيبات تكميلية لتعلم القراءة والكتابة والحساب لتعزيز *القراءة من أجل الاستمتاع*. القراءة مهارة أساسية تفتح الباب للتعلم في كافة المجالات. ومع ذلك، فإن العديد من الأطفال في العراق لديهم القليل من الخبرة والإرشاد على صعيد القراءة في المنزل والقراءة من أجل الاستمتاع، والتي ثبت أن لها آثار إيجابية كبيرة على صعيد اكتساب مهارات القراءة والكتابة في مرحلة مبكرة[25]. سيستفيد هذا المكون الفرعي من خيارات التكنولوجيا الإلكترونية الحالية، على سبيل المثال المكتبات الإلكترونية على شبكة الإنترنت، والمبادرات الورقية المثبتة، مثل سلسلة القراء الصغار لتوفير مواد لتعلم القراءة والكتابة والحساب عالية الجودة ومناسبة لأعمار الأطفال، بالإضافة إلى المواد المصاحبة لأولياء الأمور/مقدمي الرعاية لدعم تعلم الأطفال.

هذه المواد المصاحبة شاملة لأنها تدعم أولياء الأمور بغض النظر عن مستواهم التعليمي ومهاراتهم على صعيد القراءة[26]. وستضمن المتابعة المنتظمة مع أولياء الأمور، على سبيل المثال من خلال الرسائل النصية أو من خلال منظمي المجتمع، استمرار أولياء الأمور بتقديم الدعم للطلاب (انظر المكون 2.2). ستكون المواد المناسبة للعمر عبارة عن سلسلة من الكتيبات التكميلية (القراء الصغار) يتم توزيعها على الطلاب طوال العام الدراسي. وسيتم تسليمها للطلاب إما من خلال المدرسة مباشرةً، أو من خلال المدارس إلى مقدمي الرعاية في حال استمرار إغلاقها أو الحاجة إلى إغلاقها خلال العام الدراسي 2022/2021.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) تكييف/اختيار كتيبات تعلم القراءة والكتابة والحساب (سلسلة القراء الصغار) من خلال المساعدة التقنية. (2) إصدار/توزيع الكتيبات على المدارس.

2.2 تطوير مواد إرشادية (عبر الإنترنت وخارجه) لمساعدة أولياء الأمور/مقدمي الرعاية في تعلم أطفالهم ورفاههم. لمواجهة تحديات إغلاق المدارس نتيجة جائحة كوفيد وتمكين الأهالي من دعم تعلم أطفالهم بشكل أفضل، سيوزع هذا المكون الفرعي الموارد التي ستوجه وتدعم أولياء الأمور في مساعدة أطفالهم على التعلم في المنزل. سيستفيد المشروع من أدوات الاتصال المبتكرة، بما في ذلك الخيارات المتاحة على الإنترنت وخارجه، مثل تنبيهات الرسائل النصية، والمكالمات الهاتفية المباشرة للمتابعة، وتطبيقات الهواتف الذكية إلخ.، إلى جانب المواد الورقية المكتوبة والمطبوعة، بحسب الظروف المحلية، من أجل المتابعة المنتظمة مع أولياء الأمور وتقديم الدعم. ستكون هذه الأدوات متاحة لأولياء الأمور بغض النظر عن مستوى تعليمهم وفق أشكال مختلفة، بما في ذلك المواد المرئية والمسموعة. وسيعتمد هذا المكون الفرعي على قنوات التنفيذ التي تم إنشاؤها مع مبادرات مديريات التربية ومبادرات الشركاء الآخرين، على سبيل المثال مبادرات من Sesame Street وSave The Children

[25] القراءة من أجل الاستمتاع، National Literacy Trust (2006)
[26] انظر فيرنالد وآخرون (2013)، كنوير وآخرون (2020)

وEducation Endowment Foundation في المملكة المتحدة، ومبادرة تجريبية تم إجراؤها كجزء من برنامج دعم الحماية الاجتماعية في العراقالتابع لقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والعمل في البنك الدولي بشأن دعم ممارسات أولياء الأمور والطلاب في التعلم في المنزل في محافظتين في العراق. وستسبق المواد حملة إعلامية في المناطق المستهدفة لزيادة مشاركة المجتمع وتوعية أولياء الأموروإشراكهم.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) حملة إعلامية في المناطق المستهدفة لزيادة وعي أولياء الأمور وإشراكهم. (2) تطوير أدوات لدعم أولياء الأمورفيتعلم الأطفال ورفاههم (عبر الإنترنت وخارجه)، بما في ذلك الإشارة الإرشادية إلى الكتيبات. (3) المتابعة المنتظمة مع أولياء الأمور من خلال المساعدة التقنية، على سبيل المثال من خلال تنبيهات الرسائل النصية.

2.3 تقديم منح دراسيةمن أجل توفير المستلزمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الملحة للمعلمين والمدارس والطلاب. سيعتمد هذا المكون الفرعي على برنامج الإدارة القائمة على المدرسة[27]التجريبي التابع لليونيسف لتقديم المنح إلى المدارس من خلال إجراء تحويل مباشر من وزارة التربية - فريق إدارة المشروع إلى حساب المدرسة[28]. وبرنامج الإدارة القائمة على المدرسة التجريبي التابع لليونيسف في العراق هو برنامج شامل يساهم في الانتقال التدريجي من المركزية الكاملة إلى اللامركزية على مستوى المدرسة، مما يتيح للمجتمعات المحلية فرصة المشاركة في حل المشاكل المحلية التي تؤثر على جودة التعليم لأطفالها. يركز برنامج الإدارة القائمة على المدرسة على تحسين جودة البيئات المدرسية ونتائج التعلم والمشاركة المجتمعية من خلال لجان إدارة المدارس ورابطات أولياء الأمور والمعلمين (اليونيسف، 2019). توصّل تقييم تأثير البرنامج [29]إلى أن برنامج الإدارة القائمة على المدرسة التجريبي حسّن بيئة التعلم، وأدى إلى زيادة دعم أولياء الأمور لتعلم الأطفال وتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة، كما خلق قنوات لتحسين الدعم للطلاب الأكثر ضعفاً داخل المدرسة. وإلى جانب التركيز الإضافي على صفوف التعويض، من المتوقع أن يكون لبرنامج الإدارة القائمة على المدرسة تأثيرات إيجابية على تعلم الطلاب واستبقائهم. ستتبع هذه المنح الدراسية صيغة نصيب الفرد (6 دولارات أميركية لكل طالب) وستمول المستلزمات والمعدات المطلوبة بشكل عاجل بالإضافة إلى برامج التعويض مع التركيز على ضمان استمرارية التعلم لجميع الأطفال. سيستفيد جميع الطلاب البالغ عددهم 270,000 طالب في 804 مدارس من المنح الدراسية التي سيتم دفعها مرتين، على أساس سنوي.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) المنح الدراسية المدفوعة للمدارس مرتين على أساس سنوي.

التكاليف المرتبطة بالمكون 2 تشمل الخبراء الاستشاريين/مقدمي الخدمات، وتوفير المواد، والمنح الدراسية، والمساعدة التقنية والإشراف.

المكون 3: بناء القدرات لقادة المدارس ومديريات التربية ووزارة التربية، وفي مجال المراقبة والتقييم (1.6 مليون دولار أميركي).

الهدف من هذا المكون هو تعزيز قدرة وزارة التربية على المستوى الوطني، ودعم وزارة التربية ومديريات التربية في إنشاء نظام شامل لتقييم التعلم ونظام مراقبة وتقييم على نطاق أوسع، وتعزيز قدرة قادة المدارس في المناطق المستهدفة على إدارةالمنح الدراسية بفعالية، وتوسيع دور المشرفين لدعم المعلمين المرشدين. وسيدعم هذا المكون حوالي 804 مدارس ابتدائية مختارة، ومدراء هذه المدارس وممثلي لجنة برنامج الإدارة

[27]تم إطلاق برنامج الإدارة القائمة على المدرسة التجريبي المشترك بين وزارة التربية واليونيسف في 1,027 مدرسة في 11 محافظة على مدى ثلاث سنوات دراسية (2018/2017، 2019/2018، 2020/2019). تألف البرنامج من تدريب للمدراء والمعلمين، وتوفير المواد الإرشادية، وتطوير خطة تحسين المدارس، وإجراء تحويلات نقدية مدرسية (اليونيسف 2019)

[28]لمزيد من التفاصيل حول مراقبة تحويل الأموال واستخدامها، يرجى مراجعة قسم الإدارة المالية.

[29]تقرير تقييم برنامج الإدارة القائمة على المدرسة التابع لليونيسف.

القائمة على المدرسة، بالإضافة إلى حوالي 20 مسؤولًا من وزارة التربية، و15 مشرفاً على مستومديرية التربية و15 مسؤولاً من مديريات التربية (5 لكل من المحافظات الثلاث).

3.1 إعداد كتيب مخصص للمنح المدرسية وتدريب لجان إدارة المدارس. يسلط عدد كبير من الأبحاث الدولية الضوء على الآثار الإيجابية لكل من الإدارة القائمة على المدرسة واستقلالية المدارس على تعلم الطلاب وتحفيز المعلمين والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد[30]. لم يتم إدخال اللامركزية في العراق إلا مؤخراً في عام 2019، لكن المدارس لم تتلق بعد بشكل مباشر الأموال التي من شأنها أن تسمح لها بشراء المستلزمات الأساسية حتى. مع ذلك، وبالانتقال تدريجياً إلى إدارة أكثر لامركزية، فإن ممارسات برنامج الإدارة القائمة على المدرسة هي هدف لوزارة التربية وحكومة العراق في إطار خططها حول اللامركزية. يساهم ذلك في توفير مستوى من المرونة للمدارس لاختيار المستلزمات التي هي في أمس الحاجة إليها. وسيعتمد هذا المكون الفرعي على برنامج الإدارة القائمة على المدرسة الذي تدعمه اليونيسف لتزويد المدارس المختارة بكتيب تنفيذالمنح الدراسية[31] وبناء القدرات/التدريب، واستكمال الموارد المالية المقدمة في إطار المكون 2، لشراء المستلزمات الأساسية للطلاب وتغطية التكاليف لتوفير برامج التعويض/الاستلحاق.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) تكييف/إعداد كتيب للمنح الدراسية بما في ذلك النفقات المؤهلة. (2) تدريب المدراء/لجان المدارس على الإدارة القائمة على المدرسة.

3.2 دعم تنفيذ استراتيجية التقييم الوطنية والمشاركة في تقييم دولي واسع النطاق. سيعتمد هذا المكون الفرعي على المساعدة التقنية المستمرة التي يقدمها البنك الدولي لدعم وزارة التربية في تطوير إطار عمل استراتيجية التقييم الوطنية. لم يشارك العراق مطلقاً في أي تقييم دولي واسع النطاق وهو بحاجة ماسة إلى بيانات تعلم محدثة لتحسين التعلم في البلاد. سيوفر هذا المكون الفرعي الدعم المالي للعراق من أجل المشاركة، ولأول مرة، في تقييم دولي واسع النطاق ("الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS)، وهي دراسة ستجرى عام 2023 لطلاب الصف الرابع وتابعةللجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي(IEA)[32]). في الوقت نفسه، فإن التقييم الصفي، وبخاصة التقييم التكويني، غير متطور في العراق. كما أن حاجة المعلّمين إلى تقييم تعلم الطلاب بشكل مستمر وتكييف التعليم بناءً على مستويات التعلم لدى للطلاب أصبحت أكثر أهمية في أعقاب أزمة كوفيد-19 وخسائر التعلم المحتملة. وسيدعم هذا المكون الفرعي وزارة التربية في البدء بتنفيذ أطر عمل استراتيجية التقييم الوطنية الخاصة بها، وتحديداً من خلال توفير الدعم التقني لتطوير التقييم الصفي. وستستند هذه الأطر إلى مواد التقييم التكويني والتدريب في إطار المكون 1.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) الدعم المالي للمشاركة في دراسة الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)2023 للصف الرابع (رسوم المشاركة). (2) المساعدة التقنية لتطوير أدوات التقييم الصفي.

3.3 إعادة تحديد دور المشرفي نالتربويين المتواجدين على مستوى مديريات التربية ومساعدتهم في وظائفهم الجديدة لدعم المعلمين المرشدين في المدارس. يعد تحسين جودة التعليم أولوية رئيسيةللعراق – ومن الضروري ضمان الجودةعلى طول سلسلة تقديم خدمات التعليم من وزارة التربية إلى مديريات التربية وصولاً إلى المدارس. في الوقت الحالي، أصبح دور المشرف التربوي مقتصراً على زيارة المدارس في جميع أنحاء البلاد لإجراء عمليات إشراف عامة على المدرسة وموظفيها، وتحديداً المعلمين، وفي الغالب إحالة المعلمين إلى التدريبات الخارجية.[33] والعراق لديه نظام راسخ يتضمن مبادئ توجيهية وطنية للإشراف على المدارس وزيارتها. في المحافظات الثلاث المختارة، يجري المشرفون التربويون ما بين زيارتين إلى 4 زيارات مدرسية كل أسبوع، بمعدل يتراوح بين 60 و115 معلماً لكل مشرف تربوي[34]. وبناءً على النظام المعمول به للزيارات المدرسية المنتظمة،

[30] على سبيل المثال، وجدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "الاستقلالية الأكبر في القرارات المتعلقة بالمناهج والتقييمات وتخصيص الموارد غالباً ما تكون تؤدي إلى تحسينأداءالطلاب، لا سيما عندما تعمل المدارس ضمن ثقافة المساءلة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011).

[31] سيتم إدراج قائمة بالنفقات المؤهلة في الكتيب المخصص للمنح المدرسية.

[32] يهدف العراق إلى المشاركة في دراسة"الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم"(TIMSS)2023 للصف الرابع. وقّعت وزارة التربية في العراق مذكرة تفاهم مع الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA) لهذا الغرض في عام 2021.

[33] يتم اختيار المشرفين التربويين وتعيينهم من قبل المديريات العامة للتربية في المحافظات.

[34] عدد المشرفين التربويين لكل محافظة: ميسان 130 مشرفاً، القادسية 195 مشرفاً، المثنى 56 مشرفاً.

ومن أجل التوافق مع الممارسات الدولية، سيدعم المشروع مراجعة نطاق عمل/اختصاص المشرفين التربويين للتحول من دور الإشراف وحده إلى وظيفة الدعم لتقديم المشورة للمعلمين المرشدين ومراقبة المعلمين في الصفوف.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) مراجعة نطاق اختصاص المشرفين التربويين. (2) توفير التدريب على التوجيه.

3.4. تصميم أنظمة مراقبة وتقييم المشاريع لتتبع تعلم الطلاب وأداء المعلمين. أولاً، سيدعم هذا المكون الفرعي تقييم التدخلات في مجالي التدريب والتعلم، من خلال تقييم تأثير الأنشطة، من أجل توسيع نطاق الأنشطة. ثانياً، سيوفر المكون المساعدة التقنية لدعم وزارة التربية ومديرية التربية في المراقبة المنهجية للتعلم وممارسات التعليم ومستويات رضا المعلمين عن التدريب الذي تم تلقيه. وسيشمل ذلك أدوات مراقبة لمهارات القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الأولى من خلال الاستفادة من أساليب التقييم المبتكرة عبر الإنترنت و/أو خارج الإنترنت والاستناد إلى تقييمات التعلم الموجودة[35]. يعتمد هذا المكون الفرعي على منصة جمع البيانات المتنقلة التي تم إنشاؤها في إطار مكون التعليم لمشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية – التمويل الإضافي(EODP-AF)الذي يوفر فرصاً سريعة لجمع البيانات.

ستشمل الأنشطة المحددة ما يلي: (1) تطوير وتنفيذ التقييم (المساعدة التقنية).(2)تكييف أدوات المراقبة والتقييم وتوفير التدريب لمسؤولي وزارة التربية ومديرية التربية على المراقبة والتقييم.

تشمل التكاليف المرتبطة بالمكون 3 المساعدة التقنية والمواد والتدريب والإشراف ونفقات التشغيل.

السياسات التشغيلية القانونية

	تحفيز؟
مشاريع حول الطرق المائية الدولية OP 7.50	لا
مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP 7.60	لا

ملخص عن تقييم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية

للمشروع تأثيرات بيئية محدودة وتم تصنيف المخاطر البيئية على أنها متوسطة. والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)ذات الصلةهي المعيار البيئي والاجتماعي (ESS1)بشأن تقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية، والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS2)بشأن العمالة وظروف العمل، والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS3) بشأن فعالية الموارد ومنع التلوث وإدارته، والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS4) بشأن الصحة والسلامة في المجتمع، والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS10) بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات. من المتوقع أن يساهم المشروع في تمويل أنشطة مثل بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتوفير مواد القراءة التكميلية في المنزل، وتنفيذ أدوات الاتصال، بما في ذلك عن طريق الإنترنت وخارجه، حتى يتمكن أولياء الأمور من دعم تعلم أطفالهم في المنزل على أفضل وجه والاستمرار بدعمهم عند إعادة فتح المدارس، وتقديم المنح لتلبية الاحتياجات الفورية للمعلمين والأسر، بما في ذلك مستلزمات التعليم والتعلم، ومواد القراءة التكميلية لتعزيز القراءة. والتأثيرات البيئية المرتبطة باستخدام هذه الموارد هي إدارة النفايات الصلبة، وإدارة النفايات الإلكترونية عند انتهاء مدة صلاحية المعدات، ومخاطرالصحة والسلامة المهنية المعتادة والناجمة عن كوفيد-19.

[35]لم يتم اتخاذ قرار محدد بعد. يمكن أن يكون إما تنفيذاً آخر لتقييم القراءة للصفوف الأولى وتقييم الرياضيات في الصفوف الأولى، أو نسخة من مؤشر تأمين الخدمات (SDI) التابعة لمجموعة البنك الدولي أو التقرير السنوي حول وضع التعليم (ASER) الذي يقوده المواطنون، والذي تم تنفيذه في العراق في عام 2017، من خلال الأجهزة اللوحية والهواتف والاستناد إلى السلع الإقليمية المشتركة التي تم تطويرها كجزء من المشروع الإقليمي للاستجابة لكوفيد-19 على الصعيد التعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع للبنك الدولي (P175697).

تم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها متوسطة. يمكن تلخيص المخاطر الاجتماعية على النحو التالي: (أ) المخاطر المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي والاستهداف في نشاطين، بما في ذلك i) الدعم المخصص للطلاب في المنزل أو في المدرسة؛ ii) تقديم المنح الدراسية للمدارس الأشد فقراً والأكثر حرماناً من الموارد لتحسين الإمدادفي المناطق المحدودة الموارد وبالتالي تعزيز الإنصاف، ب) المخاطر المتعلقة بالعمل وظروف العمل لعمال المشروع في الوكالة المنفذة للمشروع (PIA)، وج) مخاطر تعرض الشباب، بما في ذلك الشباب والنساء من الفئات الضعيفة للتحرشأو الاستغلال الجنسي، ومخاطر الصحة والسلامة المهنية (OHS) بسبب عدوى كوفيد-19. لن ينتج عن المشروع أي مخاطر متعلقة بإعادة التوطين غير الطوعي.

تم تحديد الأدوات اللازمة وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، فقد تمتجهيز المشروع بموجب الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة البنك: بما في ذلك إرجاء أدوات الإجراءات الوقائية إلى التنفيذ. كما تقرر دمج أدوات الإجراءات الوقائية في وثيقة واحدة. على هذا النحو ووفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي (ESS1)، سيتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعيةمن قبل الوكالة المنفذة للمشروع وسيتضمن جميع متطلبات إدارة النفايات الصلبة والنفايات الإلكترونية والصحة والسلامة المهنية. وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي (ESS2)، سيتم إعداد إجراء لإدارة العمالة(LMP) من قبل الوكالة المنفذة للمشروع من أجل تحديد أنواع العمالة، وتدابير التخفيف من أي قضايا عنف على أساس النوع الاجتماعي في مكان العمل. ووفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي(ESS3)، سيتم تحليل فعالية الموارد وفوائد تغير المناخ. وسيتم وصف تدابير إدارة النفايات ومنع التلوث في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. ووفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي (ESS10)، سيتم إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) مع نتائج محددة وإطار زمني ومسؤوليات وخطة لمشاركة أصحاب المصلحة (SEP)من قبل الوكالة المنفذة للمشروع. وسيتم الكشف عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعيوخطة مشاركة أصحاب المصلحة قبل مفاوضات المشروع في الدولة من قبل العميل. سيتم الكشف عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وملخص المراجعة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة قبل تقييم المشروع، بينما سيتم الكشف عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإدارة إجراء العمالة على موقع الويب الخارجي للبنك الدولي قبل إجراء المفاوضات الخاصة بالمشروع.

ه. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سيقع الإشراف على المشروع ضمن اختصاص فريق عمل متعدد القطاعات ("اللجنة الاستشارية")ترأسه وزارة التربية ويتولى المسؤولية الكاملة عن صياغة السياسات وتنسيقها. وسيتألف فريق العمل هذا من موظفين من قسم الشؤون المالية، والمديرية العامة للمناهج، والمديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي، والمديرية العامة للتقويم والامتحانات في وزارة التربية بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة التخطيط. وقد تم تشكيل فريق العمل في وقت مبكر أثناء تصميم المشروع وقدم مدخلات تقنية واتخذ قرارات بشأن الأنشطة وتصميم المشروع والاستهداف.

ستقع مهمة التنفيذ اليومي للمشروع ضمن اختصاص لجنة متعددة القطاعات تحت رئاسة وزارة التربية وتتولى المسؤولية الكاملة عن صياغة السياسات وتنسيقها. ستعمل وزارة التربية من خلال فريق إدارة المشروع التابع لها، تحت إشراف وكيل وزارة التخطيط، كوكالة منفذة وستكون مسؤولة عن التنفيذ والملكية والمساءلة عن النتائج. وإن التنسيق والتعاون في أنشطة التعليم بين وزارة التربية ووزارة التخطيط وفريق إدارة المشروع راسخان من خلال تنفيذ أنشطة مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية – التمويل الإضافي (EODP-AF) والأنشطة اللا صفية (ASA) الجارية. ستسمح الهيكليات الحالية بما في ذلك الموظفون بالانتقال السلس إلى تنفيذ الأنشطة في إطار هذه المنحة.

ستؤديمديريات التربية وظائف مهمة على صعيد التنسيق وضمان الجودة. ستتولى مديريات التربية عملية التنسيق بين وزارة التربية والمدارس. على وجه التحديد، سوف تدعم تنسيق وتوزيع المواد التي تم توفيرها مركزياً، بما في ذلك مواد القراءة، على المدارس. وستقوم بتنسيق وتسهيل تدريب المعلمين والمشرفين التربويينوالمدراء، ولا سيما الأنشطة التي تتبع نهج التدريب التعاقبي الذي يتطلب توفير التدريب في موقع مركزي على مستوى المحافظة. كذلك، ستتولى التنسيق في ما يتعلق بتنفيذ الإدارة القائمة على المدرسة (التنسيق داخل المحافظات) وتبادل الممارسات الفضلى، وكذلك مع المحافظات الأخرى (التنسيق بين المحافظات). تلعب مديريات التربية دوراً أساسياً في دعم المشرفين التربويين الموجودين داخل مديرية التربية، ودعم دورهم المتغير لتوفير المزيد من الدعم النوعي للمدارس، كالمعلمين المرشدين، بالإضافة إلى الإشراف السنوي على المدارس وموظفيها. أخيراً، تلعب مديريات التربية دوراً داعماً في ضمان تنفيذ مراقبة وتقييم أنشطة المشروع، وعلى وجه التحديد تسهيل ودعم تنفيذ تقييم تعلم الطلاب وأداء المعلمين في بداية ونهاية المشروع.

ستؤدي المدارس وظيفة تيسيرية لضمان تنفيذ جميع الأنشطة بشكل متماسك والوصول إلى المستفيدين المقصودين - الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور. يعترف المشروع بأن المدارس غالباً ما تكون مجهزة بشكل أفضل للتنسيق بين المعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المدرسي الأوسع نطاقاً، وبالتالي يمكنها الوصول إلى الطلاب الأكثر ضعفاً بسرعة أكبر. ستيسر المدارس التطوير المهني المستمر للمعلمين - إنشاء مجتمع الممارسة. وستيسر خطط تحسين المدارس وخطط الإدارة القائمة على المدرسة. وستسهل المدارس أيضاً توزيع مواد التعلم المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة به على الطلاب ومقدمي الرعاية للتعلم في المنزل وستقوم بتوفير صفوف ومواد إضافية للتعويض.

سيتم تنفيذ المشروع على مدى عامين دراسيين (2022/2021 و2023/2022).

جهة الاتصال

البنك الدولي

ناتالي لاهير
كبيرة الخبراء الاقتصاديين

المقترض/العميل/المستلم

وزارة المالية
السيد صلاح الحديثي
مستشار الوزير
hadeethi.saladin@gmail.com

الوكالات المنفذة

وزارة التربية
عبدالشهيد جواد معين
رئيس فريق إدارة المشروع
abdmsi567@gmail.com

لمزيد من المعلومات الاتصال

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433

الهاتف: 473-1000 (202)

الموقع الإلكتروني: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس/رؤساء فريق العمل:	ناتالي لاهير

موافقة من قبل:

مدير الممارسات/المدير:		
المدير القطري:	رمزي عفيف نعمان	29 ديسمبر 2022